



و م م / ت 2015/3/138-99

13 مايو 2015

أصحاب السمو والمعالي والسعادة الوزراء الموقرين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

تعميم وزير المالية رقم (3) لسنة 2015 بشأن تحديث أنظمة الدليل المالي الموحد

استناداً إلى صلاحيات وزير المالية المحددة بالمادة رقم (59) من المرسوم بقانون رقم (39) لسنة 2002 بشأن الميزانية العامة، وتعديلاته، وانطلاقاً من مسؤولية هذه الوزارة عن تطوير الأنظمة والإجراءات المالية، يسرني إفادتكم بأن هذه الوزارة انتهت من تحديث أنظمة الدليل المالي الموحد التالية:

أولاً: نظام المخالفات المالية ومكافحة الاختلاس والإضرار بالمال العام رقم (8/25)، وقد تضمن التحديث ما يلي:

1. تعديل مسمى النظام إلى "نظام المخالفات والجرائم المالية" ونقله من الأنظمة المتفرقة إلى نظام منفصل يحمل الرقم (26).
2. تطوير النظام ليشمل دليل إجرائي شامل للتعامل مع المخالفات والجرائم المالية، بما يتوافق مع نصوص التشريعات السارية.
3. الالتزام بإنشاء صندوق أو آلية لتلقي الشكاوى والبلاغات المتعلقة بالمخالفات والجرائم المالية.
4. الالتزام باتخاذ الإجراءات الواردة في النظام عند اكتشاف شبهة جديدة لأي مخالفة أو جريمة مالية.
5. الالتزام بإجراء تحقيق في أية مخالفة مالية تحال من وزارة المالية أو يرد ذكرها في التقرير النهائي لديوان الرقابة المالية والإدارية.
6. أن تتضمن اللجان التي تشكل للتحقيق في المخالفات والجرائم المالية عضواً مختصاً في الشؤون المالية وآخر في الشؤون القانونية.

هاتف: 17533822 - 17532900 (+973)

فاكس: 17533324 (+973)

P.O. Box: 333, Manama,

Kingdom of Bahrain

Website: www.mof.gov.bh

E-mail: minister@mof.gov.bh

ISO 9001 : 2008



7. الالتزام بإبلاغ الجهات المعنية في حالة توافر أدلة جديّة على ارتكاب جريمة مالية، والتعاون مع هذه الجهات، ومتابعة القرار الصادر منها.
8. ضرورة اتخاذ الإجراءات التصحيحية وتحصيل المبالغ المستحقة للجهات الحكومية.
9. إنشاء سجل مركزي لتسجيل المخالفات والجرائم المالية، ورفع تقارير دورية عنها إلى وزير المالية.
10. إمكانية تعيين مراقب مالي في الجهات الحكومية يعمل تحت إشراف وزارة المالية.
11. رفع تقارير من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء بشأن الجهات التي تتكرر فيها المخالفات المالية أو تبلغ حد معين من الجسامة.

ثانياً: نظام مستويات الصلاحية رقم (15)، وقد تضمن التحديث ما يلي:

1. رفع مستويات الصلاحية لبعض المستويات الوظيفية لمواكبة الزيادة في حجم الأعمال التي تصرح من قبل المستويات الوظيفية المختلفة، وارتفاع كلفة المشتريات والمشاريع الحكومية.
2. إدراج المزيد من الأحكام والإجراءات الرقابية لتنظيم عملية تفويض صلاحيات تصريح واعتماد المعاملات المالية في وزارة المالية وفي الوزارات والجهات الحكومية الأخرى.
3. تضمين النظام بملخص لجداول الصلاحيات بهدف تبسيط فهم تلك الصلاحيات وتسهيل الرجوع إليها.

وبناءً عليه، يرجى من أصحاب السمو والمعالي والسعادة الوزراء الموقرين ومن في حكمهم التكرم بتوجيه المعنيين لديهم، لتعديل نسخة الدليل المالي الموحد، وذلك باستبدال النظامين المرفقين، والعمل بهما اعتباراً من اليوم التالي لصدور هذا التعميم، علماً بأن جميع أنظمة الدليل المالي الموحد الصادرة من هذه الوزارة متوفرة على موقع الوزارة الإلكتروني www.mof.gov.bh، ويمكنكم تصفحها والاطلاع عليها من خلال ذلك الموقع.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام،،،



أحمد بن محمد آل خليفة
وزير المالية